مركز البيدر للدراسات والتخطيط
Al-Baidar Center for Studies and Planning

ورقة مترجمة

لماذا تفشل القوة في وقف الانتشار النووي؟

ديفيد مينشين أليسون

للمرة الثالثة خلال أربعة عقود، حاولت طائرات حربية قصف برنامج نووي في الشرق الأوسط بهدف إخضاعه. وجاءت المحاولة الأحدث في 13 يونيو/حزيران، عندما بدأ "الكيان الصهيوني" حملة جوية ضد إيران، وبعد أيام وفي الساعات الأولى من صباح يوم 22 يونيو/حزيران، أطلقت سبع قاذفات شبح من طراز بي-2 تابعة لسلاح الجو الأمريكي قنابل خارقة للذخائر تزن 30 ألف رطل على أكثر المواقع النووية الإيرانية تحصيناً. كانت الأهداف الرئيسة للولايات المتحدة هي منشآت التخصيب المدفونة في أعماق الأرض في فوردو ونطنز، بالإضافة إلى مركز للتكنولوجيا النووية في أصفهان.

أعلنت واشنطن نجاح العملية، التي أُطلق عليها اسم «مطرقة منتصف الليل»، نجاحاً باهراً؛ وصرح الرئيس دونالد ترامب بأن المنشآت «دُمّرت تماماً». لكن الواقع أقل يقيناً بكثير. فقد مُنعت الوكالة الدولية للطاقة الذرية، وهي الهيئة الحكومية الدولية المسؤولة عن تقييم الامتثال لمعاهدة حظر الانتشار النووي، من الاقتراب لمسافة 40 ميلاً تقريباً من المنشآت المتضررة، ولم تتمكن من التحقق من مدى الضرر الذي لحق بالقاعات تحت الأرض في فوردو ونطنز. وخففت وزارة الدفاع الأمريكية لاحقاً من مزاعم ترامب بشأن حجم الدمار، وأقرت بأنها لا تعرف مكان مخزون إيران من اليورانيوم الذي يُصنّع تقريباً لصنع القنابل.

في الواقع، ثمة أدلة دامغة على أن طهران، قبل سقوط القنابل الأمريكية، كانت قد أخلت موادً نووية، بالإضافة إلى مجمعات أجهزة طرد مركزي متطورة تُستخدم لتخصيب اليورانيوم، مُخزّنة في المواقع المستهدفة. وأظهرت صور الأقمار الصناعية التجارية نشاطاً ملحوظاً للشاحنات في موقع فوردو في الأيام التي سبقت هجوم 22 يونيو. ووفقاً للمعلومات التي قدمتها السلطات التنظيمية الإيرانية للوكالة الدولية للطاقة الذرية، لم تُسجّل أي زيادة ملحوظة في مستويات الإشعاع في المناطق المحيطة بالمنشآت المستهدفة

بعد القصف، مما يُشير إلى أن الضربات ربما فشلت في تدمير مخزونات اليورانيوم. في الواقع، من المرجح أن إيران لا تزال تمتلك الكثير، أو حتى كل، مخزونها من اليورانيوم عالي التخصيب قبل الضربة - وهو ما يكفي، وفقاً لبعض التقديرات، لصنع ما يصل إلى عشر قنابل نووية.

ولكن حتى لو ألحقت حملات القصف أضراراً جسيمة بالمواقع النووية الإيرانية، فإن التاريخ يُظهر أن تحطيم البنية التحتية السطحية نادراً ما يُحقق أمناً دائماً. قد تُعيق الضربات قدرات أي دولة نووية ناشئة، لكنها تميل أيضاً إلى تكثيف تطلعاتها النووية. عندما يتعلق الأمر بإيران، يبدو أن إدارة ترامب، مثل "الكيان الصهيوني" التي سبقتها، عالقة في «فخ القنبلة الذكية» - ثقة خاطئة في قوة الأسلحة الدقيقة لإعاقة الاختراق النووي أو حتى التسبب في انهيار النظام. والحقيقة الأكثر ترجيحاً هي أن عملية «مطرقة منتصف الليل» قد منحت إدارة ترامب وقتاً فحسب - وهو وقت ينبغي أن تستخدمه للتفاوض على الحل الاستراتيجي طويل الأمد للمسألة النووية الإيرانية الذي تعتقد خطأً أنها حققته بالفعل.

للعرض فقط

إن الهجمات العسكرية المباشرة على البرامج النووية مصممة للقضاء على قدرة الدولة على صنع سلاح نووي من خلال تدمير البنية التحتية الحيوية، أو قتل الأفراد الرئيسيين، أو الحد من قدرة الهدف على تجميع السلاح. لكن القدرة المادية ليست سوى نصف ما يدخل في الدفع النووي. يتطلب بناء رادع نووي أيضاً إرادة سياسية هائلة. في الكتاب القادم بعنوان "النتائج العكسية الذرية: عندما تفشل السياسات النووية" ، أوضحنا أنا وتايلر جون بوين كيف أن الهجمات العسكرية التقليدية على جميع البرامج النووية باستثناء البرامج الناشئة نادراً ما تحقق أهدافها بعيدة المدى. يُظهر بحثنا، الذي

يشمل كل حالة من حالات مكافحة الانتشار الهجومية، نمطاً ثابتاً: على الرغم من أن قصف البرنامج النووي لدولة ما قد يقلل مؤقتاً من قدرتها المادية على صنع السلاح، إلا أن مثل هذا الهجوم يعزز اعتقاد الدولة المستهدفة بأن صنع الأسلحة النووية ضروري لبقائها.

يشير مؤيدو الضربات التقليدية ضد البرامج النووية إلى قصف "الكيان الصهيوني" عام 2007 لمفاعل الكُبر السوري. بدا الهجوم فعالاً بشكل ملحوظ. دُمر مفاعل الكبر، وهو مفاعل سري لإنتاج البلوتونيوم، مُصمم على طراز كوري شمالي، قبل أن يبدأ تشغيله، وبعد ذلك لم تُجدد سوريا جهودها لامتلاك أسلحة نووية. لكن مفاعل الكبر هو الاستثناء الذي يُثبت القاعدة. فقد اعتمد نجاح العملية على عوامل من غير المرجح أن تتكرر. فقد استُورد المفاعل بالجملة، وافتقرت سوريا إلى الخبرة المحلية اللازمة لتكراره بشكل مستقل، مما جعل برنامجها النووي يعتمد بشكل حاسم على المساعدات الخارجية. وقد حدّ هذا الاعتماد بشدة من قدرة سوريا على إعادة بناء البرنامج؛ فبعد الضربة، اشتد التدقيق الدولي، ولم يتمكن القادة السوريون من شراء أو إعادة بناء المكونات الأساسية محلياً. علاوة على ذلك، كانت البلاد ترزح تحت وطأة جفاف مُدمر وعلى شفا حرب أهلية كارثية. وفي وقت لاحق، استولى "تنظيم داعش" على الموقع. وفي نهاية المطاف، لم تكن ضربة الكبار بمثابة ضربة حاسمة بل كانت بمثابة دفعة قوية لبرنامج يتأرجح بالفعل على حافة الانهيار.

تُقدم حالة العراق قصةً أكثر تحذيراً. فقد عُدت في البداية الغارة الجوية الصهيونية على مفاعل أوزيراك (تموز) العراقي عام 1981 انتصاراً للعمل الوقائي. لكن التدقيق يكشف أن الهجوم كان على الأرجح ذا نتائج عكسية. وعلى الرغم من تدميره للمفاعل، إلا أنه أقنع أيضاً، صدام حسين، بحاجته إلى رادع نووي. فبدلاً من وقف برنامج الأسلحة النووية

العراقي، دفع الهجوم البرنامج إلى العمل السري - بعيداً عن الرقابة الدولية - ودفع صدام إلى استثمار المزيد من الموارد في تخصيب اليورانيوم. وبحلول عام 1990، كان العراق على وشك أن يصبح قادراً على صنع قنبلة نووية.

لم يكن ما فُكك برنامج صدام في نهاية المطاف ضربةً مُستهدفة، بل الضوابط البيروقراطية والقانونية التي فُرضت بعد حرب الخليج، وتحديداً العقوبات الشاملة التي فرضتها الأمم المتحدة ونظام التفتيش المُتطفل الذي أشرف على تدمير أسلحة الدمار الشامل العراقية. كانت الضربات الصاروخية الأمريكية اللاحقة على مواقع مثل الزعفرانية تمثيليةً إلى حد كبير؛ إذ أكد مفتشو الأمم المتحدة أن المواقع قد أُغلقت بالفعل. الدرس واضح: عمليات التفتيش والعقوبات، لا القنابل، كانت مفتاح نزع سلاح العراق. قدّم غزو الولايات المتحدة اللاحق للعراق عام 2003، المُستند إلى برنامجٍ وهميٍّ لأسلحة الدمار الشامل، مثالاً قوياً لإيران وكوريا الشمالية على مخاطر غياب الردع النووي. استشهدت بيونغ يانغ صراحةً بمصير صدام عندما سرّعت العمل الذي تُوّج بأول تجربةٍ لها على الأسلحة النووية عام 2006.

المفاعلات النووية تحت الأرض

لقد صمدتِ إيران طويلاً في وجه هجماتٍ لم تُلحق ضرراً قاتلاً ببرنامجها النووي. وتشمل هذه الهجمات هجوم ستوكسنت الإلكتروني على منشأة نطنز، وهو جهدٌ أمريكي-صهيوني مشترك ألحق أضراراً بنحو ألف جهاز طرد مركزي في عامي 2009 و2010؛ وموجة اغتيالات "الكيان الصهيوني" للعلماء النوويين الإيرانيين بين عامي 2010 و2012؛ وأعمال تخريب "صهيونية" أحدث ضد منشأة نطنز في عامي 2020 و2021. وقد ردّت إيران على كل هجومٍ بجعل بنيتها التحتية المادية أكثر مرونة، بما في ذلك بناء أجهزة طرد مركزي أكثر تطوراً ونقل منشآت رئيسية مثل فوردو إلى أعماق الأرض. ولا تزال بعض مزايا

إيران بعيدة المنال عن الغارات الجوية، بما في ذلك إتقانها لدورة الوقود النووي - وهو أمرٌ افتقر إليه برنامج سوريا الأقل شمولاً بكثير.

الأهم من ذلك، أن محاولات مهاجمة برنامجها النووي قد عززت عزيمة إيران وعززت قناعات قيادة البلاد بضرورة وجود رادع نووي لمنع أعدائها - وفي مقدمتهم "الكيان الصهيوني" والولايات المتحدة - من تهديد إيران متى شاءوا. أدان كبار مسؤولي النظام الهجوم الأمريكي الأخير ووصفوه بأنه «انتهاك وحشي» للقانون الدولي، وناقشوا علناً الانسحاب من معاهدة حظر الانتشار النووي، وهي خطوة من شأنها إنهاء إشراف الوكالة الدولية للطاقة الذرية على البرنامج النووي الإيراني وإزالة آخر عائق قانوني أمام التسلح السريع. وحتى لو استمرت عمليات التفتيش، فمن المرجح أن تصبح طهران أقل تعاوناً معها. سياسياً، تعزز الضربات الرأي الإيراني المتشدد القائل بأن التنازلات تؤدي إلى الضعف - تعتقد طهران أن السماح لمفتشي الوكالة الدولية للطاقة الذرية بالبقاء في الموقع من شأنه أن يسهل الهجمات المستقبلية من خلال تعريض المواقع الحساسة للخصوم تحت ستار المراقبة الدولية.

إنَّ جهود مكافحة الانتشار النووي ضد طهران تتجاوز حدودها بكثير. فإذا انسحبت إيران، على سبيل المثال، من المعاهدة النووية، فإن التحول الإقليمي نحو الانتشار النووي أمرٌ لا مفر منه. ومن شبه المؤكد أن المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة، اللتين لطالما احتضنتا طموحات نووية، ستُسرّعان برامجهما النووية، مما يفتح جبهات جديدة في السباق النووي في الشرق الأوسط. وبهذه الطريقة، فإن ضربةً تهدف إلى حل مشكلة انتشار نووي واحدة قد تؤدي إلى خلق مشاكل أخرى.

في أحسن الأحوال، ربما تكون عملية «مطرقة منتصف الليل» قد أخّرت البرنامج النووي الإيراني لما يقارب 12 إلى 18 شهراً. ووفقاً لتقرير نُشر في صحيفة وول ستريت

جورنال في 2 يوليو/تموز، قدّر البنتاغون أن التأخير قد يتراوح بين عام وعامين على الأكثر، إلا أن تقييمات استخباراتية أمريكية أخرى أشارت أيضاً إلى أن التأخير الذي فرضته الضربات قد لا يتجاوز بضعة أشهر، نظراً لقدرة إيران على جمع المواد، وتوزيع مواقعها، وإعادة بناء منشآتها باستخدام منشآت سرية. إن اعتبار هذا التوقف انتصاراً استراتيجياً سيكون خطأً فادحاً. ورداً على الهجمات، ستبني طهران منشآت نووية أعمق وأكثر انتشاراً وتحصيناً، مما يُضعف فعالية الضربات اللاحقة.

ولتحويل هذا التوقف التكتيكي إلى مكسب استراتيجي، ينبغي على واشنطن استغلال هذه الفرصة القصيرة للسعي إلى مخرج دبلوماسي. ويمكن أن تتخذ هذه الصفقة أشكالاً متعددة، بما في ذلك إلزام إيران بالعودة إلى التزاماتها السابقة بمنع الانتشار النووي، ومنح الوكالة الدولية للطاقة الذرية حق الوصول الفوري إلى مواقعها النووية وسلطة التفتيش المفاجئ عليها، ربما مقابل ذلك هو تخفيف تدريجي للعقوبات، وتعهد من دول الخليج بالتخلي عن تخصيب اليورانيوم.

تكمن المشكلة اليوم في أن المفاوضين يواجهون إيران التي أصبحت دولة مجروحة، تعرضت لهجوم من قبل اثنين من أكثر جيوش العالم تقدماً، وقد تنظر طهران إلى أي تسوية تُعرض عليها الآن هي دعوة لهجمات مستقبلية. وتُظهر التجارب السابقة أن أي جهة تنشر أسلحة نووية تتعلم من الهجمات التي تنجو منها، وتُعزز بنيتها التحتية، وتعود إلى مشروعها النووي بأساليب أكثر سرّية وبإرادة سياسية أقوى.

القنابل قد تُكسب بعض الوقت، لكن الدبلوماسية وحدها هي القادرة على تحقيق أمن دائم.

هوية البحث

اسم الباحث: ديفيد مينشين أليسون - مجلة فورين افيرس

عنوان البحث: لماذا تفشل القوة في وقف الانتشار النووي؟

تأريخ النشر: تموز - يوليو 2025

رابط البحث:

https://www.foreignaffairs.com/united-states/why-force-fails-stop-nuclear-proliferation

ملاحظة:

الآراء الواردة في هذا البحث لا تعبر بالضرورة عن وجهة نظر المركز، إنما تعبر فقط عن وجهة نظر كاتبها

عن المركز

مركز البيدر للدراسات والتخطيط منظمة عراقية غير حكوميّة، وغير ربحِيّة، أُسِّس سنة 2015م، وسُجِّل لدى دائرة المنظمات غير الحكومية في الأمانة العامة لمجلس الوزراء.

يحرص المركز للمساهمة في بناء الإنسان، بوصفه ثروة هذا الوطن، عن طريق تنظيم برامج لإعداد وتطوير الشباب الواعد، وعقد دورات لصناعة قيادات قادرة على طرح وتبني رؤى وخطط مستقبلية، تنهض بالفرد والمجتمع وتحافظ على هوية المجتمع العراقي المتميزة ومنظومته القيمية، القائمة على الالتزام بمكارم الأخلاق، والتحلي بالصفات الحميدة، ونبذ الفساد بأنواعه كافة، إدارية ومالية وفكرية وأخلاقية وغيرها.

ويسعى المركز أيضاً للمشاركة في بناء الدولة، عن طريق طرح الرؤى والحلول العملية للمشاكل والتحديات الرئيسة التي تواجهها الدولة، وتطوير آليات إدارة القطاع العام ورسم السياسات العامة ووضع الخطط الاستراتيجية، وذلك عن طريق الدراسات الرصينة المستندة على البيانات والمعلومات الموثقة، وعن طريق اللقاءات الدورية مع الجهات المعنية في الدولة والمنظمات الدولية ذات العلاقة. كما يسعى المركز لدعم وتطوير القطاع الخاص والنهوض به، بما يقلل من اعتماد المواطنين على مؤسسات الدولة.

حقوق النشر محفوظة لمركز البيدر للدراسات والتخطيط

www.baidarcenter.org

info@baidarcenter.org